نحو سياسة قمحية ثابتة

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

المستشار الاقتصادى لبنك التسليف الزراعى المصرى

عرف القطن بمصر فى عهد المغفور له محمد على باشا منذ نيف ومائة سنة تقريبا وأخذت زراعته تتسع لملاءمة جو البلاد لهذا المحصول حتى اشتهرت بجودة قطنها ذى التيلة الطويلة الناصعة البياض. ولكثرة الطلب على القطن وسرعة نفاد محصوله وارتفاع أسعاره عنى الفلاح بإنتاجه وأهمل ماسواه من المحاصيل ومن ضمنها القمح حتى أصبح لا يكفى لسد حاجة الاستهلاك المحلى. واضطررنا إزاء ذلك العجز وأمام الأمر الواقع أن نستورد كميات كبيرة من الدقيق والقمح الأجنبى بلغت فى بعض الأحايين مليونين بل ثلاثة ملايين من الأرادب سنويا. ووجدت البلاد فى ارتفاع سعر القطن ما يعوضها عما تدفعه من ثمن للقمح المستورد. وجاء ارتفاع سعر القطن إبان الحرب العالمية العظمى الأولى وبعد انتهائها بقليل ضغثا على إبالة. فزاد الاهتمام بأمر القطن إلى درجة قصوى ولم تعر البلاد باقى المحاصيل أية أهمية. إلا أن هبوط الأسعار بعد ذلك بصفة مروعة واجه البلاد بالأزمة تلو الأخرى وهى لا تزال إلى الآن حيرى فى أمرها لا تدرى ماذا تزرع بدلا من القطن ويكون لها فيه بعض العوض. فالمنتج الزراعى لايمكنه أن يعرف أين مصلحته دون الإرشاد القويم لأن العالم يخضع لظروف متغيرة لا يتيسر للزارع أن يدركها، فواجب الحكومة هو تنظيم اقتصادنا الزراعى على أسس رشيدة تعود بأعظم الفائدة على البلاد.

وقد بدأ اهتمام الحكومة والمزارعين بالقمح بعد عام ١٩٣٠ حيث فرضت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ ضريبة عالية إلى حد ما على القمح والدقيق الأجنبى المستورد من الخارج كى ترفع من سعر القمح فى داخلية البلاد فيقبل المنتج الزراعى على زراعته وتكتفى البلاد بإنتاجها لسد الاستهلاك المحلى وحتى تزداد مساحة الأراضى التى تزرع القمح فتنقص المساحة التى تزرع قطنا وفعلا وصلنا إلى الغرض الأول وهو اكتفاء البلاد بما تنتجه من القمح فى سنة ١٩٣٩ إذ نقص الوارد من الخارج من الدقيق والقمح ولم يتجاوز أربعة آلاف طن وتدخلت الحكومة فى سوق القمح فضمنت التسليف عليه بفئة عالية فى بعض السنين حفظا لسعره من الهبوط وشجعت التصدير حين زاد المحصول عن حاجة الاستهلاك وذلك بمنح إعانة تصدير لكل مصدر له.

كانت هذه الخطوات هى كل سياسة الحكومات المتعاقبة فى العشر السنين الماضية نحو القمح ، وكان تحديد سعر فئات التسليف على القمح لا ضابط له ولم يبن على أساس اقتصادى صحيح ترتاح اليه الناس بل كثيرا ما تدخلت الأغراض السياسية فى تحديد السعر وضمان التسليف عليه ، ولم يكن تقدير الحكومة لسعر القمح مبنيا على إحصاءات صحيحة إذ الإحصاءات الرسمية الخاصة بالقمح هى إحصاءات تقديرية اجتهادية ولا ترتكز على مسح الأراضى المنزرعة قمحا بالفعل .

سببت هذه السياسة غير الشاملة خسائر جمة لخزانة الدولة فى بعض السنين ، ولم تعلن الحكومة فئات التسليف على القمح فى وقت مبكر وقبل ميعاد زراعة القمح بوقت كاف حتى يدبر المنتج أمره و يكون على بينة مما ينتظره إذا ما هو أقبل على زراعة القمح إقبالا كبيرا . فكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة الارتجالية أن المزارع المصرى لم يزد فى مساحة الأراضى التى يخصصها للقمح شيئا . إذ تدل الاحصاءات الرسمية على أن مساحة الأراضى المنزرعة قمحا ما بين سنة ١٩٢٦ و ١٩٤٠ تبلغ نحو مليون ونصف مليون فدان سنويا بزيادة أو نقصان طفيف لا يؤبه لهما من سنة إلى أخرى . وإنما جاءت زيادة محصول القمح فى البلاد من الزيادة فى متوسط غلة الفدان الواحد إذ ارتفعت من ٤½ أرادب للفدان الواحد فى سنة ١٩٢٦ إلى ستة أرادب وكسور فى سنة ١٩٤٠ أى بما يوازى ٣٣٪

ارتفعت هذه النسبة فى متوسط غلة فدان القمح لزيادة العناية الفنية بالزراعة والإقبال نوعا ما على استعمال أجود التقاوى والإكثار من تسميد الأرض ، وهذه الظاهرة فى إنتاج القمح لها دلالتها وخطورتها فرغما عن ارتفاع سعر القمح إلى حد كان المفروض فيه أن يزيد من إقبال الفلاح المصرى على زيادة مساحة الأراضى المخصصة لزرع القمح نراه قد أحجم عن ذلك بما يشبه الإجماع . فياترى ما السبب فى هذا الإحجام ؟

فى اعتقادى أن السبب الأهم لهذا الإحجام الغريب والذى كان غير متوقع هو عدم اطمئنان المنتج المصرى إلى سياسة الحكومة القمحية لما رآه فيها من ارتجال وعدم وجود سياسة قمحية ثابتة شاملة تنير الطريق أمامه ، سياسة قمحية تقوم على أسس اقتصادية قويمة ، سياسة تبنى على إحصاءات فعلية دقيقة ، سياسة قمحية فطنة لتصدير القمح إذا ما أكثر الفلاح من إنتاجه فيفيض عن حاجة البلاد لصونه حينئذ من تدهور السعر إذ لم تكن هناك سياسة ثابتة للتصدير لتخفف من ضغط كثرة الإنتاج ، سياسة ثابتة للتصدير و إعانته إذا لزم الحال . فاكتفى المنتج برفع مستوى غلة الفدان نوعا ما . ولكن رفع مستوى غلة الفدان لم يصل بعد إلى ما يجب أن يصل اليه . فقد وصلت هذه الزيادة فى إيطاليا مثلا إلى أكثر بكثير مما وصلنا اليه هنا ، وكذلك الحال فى البلاد الأخرى التى تزرع القمح سواء

أكان ذلك فى كندا أم فى الولايات المتحدة أم فى ممالك أوربا المختلفة وغيرها، ولا مانع يقف أمام زيادة غلة الفدان عندنا زيادة كبرى أخرى إذا واصلنا الدعاية لاستعمال التقاوى الجيدة والعناية بالزراعة وخدمتها .

إذن فالحال لدينا لم تزل كما هى والفلاح المصرى مضطر لزراعة القطن فى نفس المساحة التى كان يخصصها له من قبل إذ لم يجد بعد بديلا عنه يستريح اليه ويعود عليه بربح معقول ولا زالت البلاد تعانى أزمات القطن من سنة الى أخرى ولم يتحقق الغرض الثانى من سياسة الحكومة القمحية ألا وهو زيادة مساحة الأراضى التى تزرع القمح ونقصان مساحة الأراضى التى تزرع القطن بالتالى .

ويتضح مما سبق أننى أعنى بحالة زراعة القمح فى أيام السلم إذ حالة الحرب لا تلبث أن تزول إن عاجلا أو آجلا، وما نراه الآن من أزمة القمح مرجعه إلى قلة السماد الموجود لدينا وهو السبب الأول فى العجز الحالى بلا شك . وسيعود السماد يوما ما بعد الحرب إلى حالته العادية ويكثر لدينا فتزول أسباب العجز الحالى وتعود معها مشكلة القمح إلى ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ أى يصير إنتاج البلاد من زراعة مليون ونصف مليون فدان قمحا كافيا لسد حاجاتها الداخلية وذلك بفضل العناية بغلة الفدان وزيادتها ما استطعنا لذلك سبيلا، فمن هذه الوجهة أى وجهة اكتفاء البلاد بإنتاجها من القمح نجحت الخطوات التى خطتها الحكومة فى هذا السبيل، ولكن الغرض الثانى من سياسة الحكومة القمحية وهو الإكثار من زراعة الحبوب حتى تنقص مساحة الأراضى المنزرعة قطنا كما كان منتظرا لم نصل اليه بعد لنقص الإجراءات التى اتخذت وعدم الوصول بها إلى نهايتها المنطقية . كما كلف هذا النقص فى السياسة القمحية خزانة الدولة مالا كثيرا كان فى الإمكان توفيره لو أحكمت سياسة الحكومة القمحية ووضعت على قواعد اقتصادية سليمة لا يشوبها عيب ولا نقص، ولهذا فنحن نطالب أولى الأمر فينا بالعناية التامة بأمر سياستنا القمحية بصفة نهائية قاطعة .

ومن جهة أخرى وضعت الحكومة حدا عاليا لفئات التسليف المضمونة مما نرى فيه بعض الإرهاق للمستهلكين للقمح وغالبيتهم العظمى من سكان المدن والعمال . ولا ندرى على أى أساس اقتصادى حددت هذه الفئات فكنا نرى القمح فى مصر مرتفع السعر ارتفاعا كبيرا عن سعره فى الأسواق العالمية والقمح أساس الغذاء عندنا ومن حسن السياسة أن يكون غذاء السواد الأعظم من الأمة رخيصا فى متناول الفقير منهم فيرتفع مستوى الحالة الصحية فى البلاد ولا نحمل المستهلك عبئا كبيرا . ولن يتيسر لنا الوصول إلى هذه الغاية إلا بخفض مصاريف الإنتاج الزراعية عندنا بجميع الوسائل الفنية والاقتصادية وتمهيد الوسائل لضغط تكاليف التصريف حتى يجد المنتج للقمح ربحا معقولا يغريه على الاقبال على زراعته وحتى لا ننقل كاهل المستهلك بارتفاع ثمن غذائه الأساسى .

أما إذا سعينا لإنقاص مساحة الأراضى التى تزرع القطن بزراعة جزء منها قمحا فيجب علينا أن نضع سياسة قمحية ثابتة لتصدير القمح الذى سيزيد حتما فى هـذه الحالة عن حاجة البلاد . ولنا فى بعض ممالك الشرق كفلسطين وسوريا وشرق الأردن وتركيا واليونان وقبرص و بلاد العرب أخير سوق لاستيعاب كميات كبيرة من قمحنا لأن هـذه البلاد تطلب أنواعا من القمح كالموجود لدينا بخلاف البلاد الأخرى التى لاتقبل إلا على أنواع من القمح ليست موجودة لدينا بكثرة للآن . غير أننا سنلاقى فى هذه الحالة منافسة شديدة من القمح الذى تنتجه أستراليا وكندا لرخص ثمنه عن ثمن قمحنا ، وفى هذه الحالة لا بد لنا أن نقر إعانة تصدير للقمح حتى نتمكن من مقابلة هذه المنافسة . ولنا فى قربنا من هذه البلاد الشرقية المستهلكة للقمح ميزة تساعدنا بعض المساعدة إذ أن أجر الشحن من مصر سيكون طبعا أقل بكثير من أجر شحن القمح لها من البلاد النائية المنافسة لنا فى هذه الأسواق . وخير للحكومة والبلاد أن تتحمل خسارة طفيفة كإعانة للقمح المصدر عن أن يتكدس القطن لدينا من عام لآخر كما هو واقع فعلا فتضطر الحكومة إلى التدخل وقتئذ لحماية القطن فتخسر فى هـذا التدخل مبالغ عظيمة أكثر مما تخسره كإعانة تصدير للقمح . وإذا عملنا على زيادة علة القدان من القمح لدينا ، ولا عائق هنـاك يحول دون الوصول إلى هـذه الغاية كما وصل اليها غيرنا من البلاد ، و إذا ضغطنا مصاريف الإنتاج والتصريف إلى أقصى حد تيسرت لنا منافسة الممالك الكبيرة الأخرى التى تنتج القمح بدون حاجة إلى إعانة تصدير تذكر ، وفى هذا كل الخير لنا .

وفى حالة العمل على زيادة مساحة الأراضى التى تزرع القمح زيادة كبرى وتصدير الفائض عن الحاجة منه ، يجب علينا وقتئذ إنشاء صوامع كبيرة حديثة بالقرب من موانىء التصدير عندنا ليخزن القمح فيها مددا طالت أو قصرت حسب الظروف وحتى لايتسرب إلى القمح الفساد من تخزينه فى الهواء الطلق كما هو حاصل فعلا ، فمشكلة تخزين القمح فى البلاد مشكلة شائكة لم تصل بعد إلى حلها حلا نهائيا ولا علاج لهـا إلا بإنشاء الصوامع الكبيرة ، وقد سبقتنا فى ذلك بلاد أخرى أقل منا ثروة وشأنا .

حقيقة شرعت الحكومة و بنك التسليف الزراعى المصرى الآن فى بناء نوع من الصوامع الصغيرة جدا فى أماكن عدة فى الأرياف غير أن هذا العلاج لهذه المشكلة لا فائدة ترجى منه لصغر حجم هذه الصويعات وتشتتها فى كل مكان بدلا عن تركيزها وستكون تكاليفها مجتمعة كبيرة ولاتبرر الفائدة التى سنجنيها من إنشائها فهى بمثابة مخدر مؤقت لألم تئن منه البلاد

وبديهى أنه لا يمكن استيفاء البحث فى مشكلة تخزين القمح فى مقال واحد فالمسألة مبهمة النواحى تتطلب بحثا مستفيضا لا يسمح المجال به .

لمسنا فيما سبق بعض عيوب نظامنا الحالى لحماية القمح كما لمسنا عدم كفاية هذا النظام للقيام بالغرض الجليل الذى وضع لأجله إذ ينقصه اتخاذ إجراءات أخرى متممة له حتى يصل إلى نتيجته المنطقية، ألا وهى حماية محصول القمح حماية تامة من كل الوجوه وتصريفه لصالح المنتج والمستهلك معا؛ وفى اعتقادى أنه ليس من المرغوب فيه الوقوف بهذا النظام عند حده الحالى فلا بد من إتمامه أو الرجوع به القهقرى، فترى الحكومة لا هى اقتصرت على رفع الرسوم الجمركية إلى حد معين وتركت أسعار القمح فى داخل البلاد تبنى على أساس اقتصادى من العرض والطلب — وعندها يكون التسليف على القمح عملية تجارية محضة — ولا هى تدخلت كل التدخل فى سوقه متحملة مسؤولية كل ما يقع فى سوق القمح من تقلبات، فتصبح مالكة لما يتبقى من المحصول السنوى تتصرف فيه كما تشاء من تصدير أو خلافه .

بل الواقع أننا نشاهد بعض التردد فى تدخلها يحوط به شىء من الغموض يسبب لسوق القمح تقلقلا وعدم استقرار كما نشاهد أن بعض قراراتها له صفة الارتجال وبعيد كل البعد عن مبادئ النظام المستديم وفى هذا ضرر يقلل من النفع الذى تجنيه البلاد من النظام الموضوع .

ولا نرى أى غضاضة علينا فى اتخاذ خطة قوية جريئة نحو القمح، فطالما كان القمح عرضة لمثل هذا منذ أيام سيدنا يوسف عليه السلام بل نجد فى الأيام القريبة منا أن المغفور له محمد على باشا الكبير قد احتكر تجارة الغلال فى البلاد احتكارا تاما مدة طويلة . والطلب على القمح فى أكثر البلاد غير مرن، فلا ارتفاع سعره يقلل من استهلاكه كثيرا ولا هبوط سعره يزيد الطلب عليه زيادة يؤبه لها ، أما فى مصر حيث الأغلبية العظمى من السكان لا تستعمله كغذاء بل تستهلك الذرة لهذا الغرض ، فترى أن الطلب عليه أكثر مرونة عما فى سواها من البلاد، وإنتاجنا منه لا يزيد كثيرا عما نستهلكه مما يجعله أكثر قابلية للتوجيه الاقتصادى الصحيح، ويتطلب هذا الإصلاح جهدا شاقا يقوم به رجال إخصائيون فى الاقتصاد والزراعة والتجارة وقد تتشعب مباحثهم بحيث يضيع فى خلالها الغرض السامى من المشروع ما لم توجهها نحو الطريق القويم إدارة عليا للقمح تنشأ للسيطرة على هذا المجهود والسير به لصالح البلاد . ففى إنشاء مثل هذه الإدارة نفع عظيم على أن تضم بين أعضائها بعض كبار المشتغلين بمسائل القمح سواء أكانوا من موظفى الحكومة أو خارجها كى يستعان بما لهم من خبرة واسعة عملية وحتى تجئ قراراتها محكمة الوضع لا ارتجال فيها ولا غموض ليحل الاستقرار فى سوق القمح لخير البلاد فعصرنا هذا عصر التخصص التام . ولو كانت هذه الإدارة موجودة فعلا منذ سنتين لما عانينا أزمة القمح الحالية وما جرته على البلاد من ضيق واضطراب .

عبد القادر الجمال